

# منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي الراهن\*

## 3

..د. زياد حافظ\*\*

### ثالثاً – الصراع العربي الإيراني

الصراع العربي الإيراني هو في الدرجة الأولى صراع بين محور تقوده بلاد الحرمين والجمهورية الإسلامية المتخالفة استراتيجياً مع كل من الجمهورية العربية السورية والمقاومة اللبنانية. وهناك العديد من انتقادات للجمهورية الإسلامية عند العديد من الدول العربية وحتى في المحافل الشعبية والقومية

أخذت الصراعات الحادَ بالنسبة للعراق واليمن.

الطابع يأخذ حالياً وفي الإعلام طابعاً مذهبياً مدمراً للمسلمين ولامانة العربية. تلفت النظر إلى أنّ شأه إيران (شيعي) كان حليفاً لحكومة الرياض، كما أنّ الشاه هو الذي استولى على الجزر الثلاثة في الخليج ولم تترف جفئن حكومة الرياض ولا حكومة الاتحاد الإماراتي صاحبة السيادة عليها.

فالحقيقة هي أنّ الصراع العربي الإيراني هو صراع سياسي أولاً وأخيراً بين محورين واضحين: محور يضمُّ كل من الجمهورية الإسلامية في إيران وسورية والمقاومة وحلفائها ومعهم العراق، ومحور تقوده حكومة الرياض ويضمُّ عددا من دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان التي حرصت وما زالت أن تكون خارج المحاور العربية المتصارعة، أما لبنان، فحكومته أعلنت النأي بالنفس عن الانخراط في المحاور وأن كان قسم وازن من داخل الحكومة اللبنانية متعاطفا مع سياسات حكومة الرياض. ويلتحق بهذا المحور أيضاً كل من الأردن والسودان وموريتانيا وجيبوتي. مصر ليست طرفا في ذلك الصراع وإن قيام الثورة في ليبيا لم ترف جفئن حكومة حساسيات حكومة الرياض. كذلك حكومة تونس في موقف مشابه. حكومة الجزائر خارج المحور ومتمهّمة لموقف سورية. حكومة المغرب تتألم في حكومة الرياض دون المرادة، أما ليبيا فاصبحت ساحة قتال عبئي وكذلك الأمر بالنسبة لليمن علما أنّ قسما من القوى في اليمن منخرطة مع حكومة الرياض وتدعى أنها تمثل الشرعية وإن كانت هناك وجهات نظر مناقضة لها، وقوى سياسية شعبية تدعمها الجمهورية الإسلامية في إيران.

أما موضوع الصراع فهو صراع على النفوذ في المنطقة العربية وفي العالم الاسلامي كما هو صراع بين مشروعين: مشروع تحريري فلسطين ومشروع يهدف لي تصفية القضية الفلسطينية، جذور الصراع تعود إلى قيام الثورة في إيران والإطاحة بحكم الشاه. تبني تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار كان السبب الرئيس للحرب العبئية بين العراق وإيران. أما السبب الثاني للتناقص بين بلاد الحرمين وإيران هو تبني الأخير للقضية الفلسطينية سياسيا وماياد (تسليح وتدريب وإمكانيات مالية رغم الحصار المفروض على الجمهورية الإسلامية)، بينما تراجع الدعم العربي الرسمي بشكل ملح والجزيري بشكل خاص للقضية الفلسطينية. تذكره دخول الجمهورية الإسلامية إلى عقول وقلوب العرب كانت وما زالت الالتزام والدعم للقضية الفلسطينية، إلى أن أنت الثورة المذهبية التي لعبتها ببراعة حكومة الرياض ومعها بعض دول مجلس التعاون والأردن وتركيا وقطر. ويبرز هذا الصراع في عدد من الساحات العربية كالساحة العراقية والساحة السورية والساحة اللبنانية والساحة اليمنية.

في هذا السياق كُنّا قد أعددتنا مداخلة في حوار حول العلاقات الإيرانية الإيرانية طرفنا من خلالها عدة قضايا نعتبر مجالحتها أولوية:

القضية الأولى تتعلق بالعراق حيث الفتنة التي تعمّ المنطقة العربية بدأت في العراق مع الاحتلال الأميركي وعلمية سياسية مبدية على قاعدة طائفية مذهبية تغذي العصبيات القومية. والفتنة القائمة في المنطقة لن تنتهي إلا عند القضاء عليها في العراق. لكنّ الجمهورية الإسلامية في إيران دور كبير في التأثير على علمية لا تشمل العراق وإعادة تشكيل السلطة السياسية على قاعدة أكثر توازنا بين المكونات السياسية والاجتماعية في العراق. كما لا بد من تثبيت ميذاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية كسمامة في إعادة التوازن ورفع الخطاء عن كل من يعارض الفساد المستشري بين مؤسسات السلطة في العراق.

القضية الثانية هي اليمن والتي أنت لتعزّز شعوراً عند العديد من النخب العربية وحتى الحكومة بآن لإيران «مطامع» في جنوب الجزيرة العربية. الجمهورية الإسلامية في إيران تستطيع أن تساهم بشكل فعال في إنهاء القتال وإعادة المبادرة السياسية لإنهاء النزاع الداخلي في اليمن. نعتقد أنّ إقفال الملف اليمني يساعد في إزعال الملف العراقي والسوري واللبناني لتفرّغ لمواجهة الكيان الصهيوني الذي ما زال يشكل التهديد الأول.

القضية الثالثة هي في ضرورة الحوار السياسي مع مصر ومع حكومات الجزيرة العربية. فبالنسبة للتفاهم مع مصر فهو ضرورة لاستقرار المنطقة وأمنها. والحوار مع حكومة بلاد الحرمين فهو ضرورة لاستقرار الخليج وأمنه. وأنه إن الوضع الداخلي في بلاد الحرمين لا يسمح في اللحظة الراهنة المباشرة بالتفاهم، ولكن نعتقد أنّ هناك بعض الخطوات من قبل الجمهورية الإسلامية في إيران قد تساهم في كسر الجليد منها التفاهم حول الملف اليمني.

القضية الرابعة هي أمن المنطقة الذي يلقك دول مجلس التعاون. جميع الدول في منطقة الخليج ما فيها الجمهورية الإسلامية محكومة بالواقع الجغرافي والتاريخي الذي يحتم التفاهم على قاعدة الندبة وليس على قاعدة القوامة. فلا نرى أي مبرر لاختراع النزاع على الجزر. فهناك حلول دبلوماسية قد ترضي جميع الأطراف.

في المقابل هناك قضية القواعد العسكرية الأميركية في الخليج والأجنبية الأخرى فضية وبريطانية وحتى تركية مؤخرا في عدد من دول الخليج التي تشكل حزاما يهدد الأمن القومي الإيراني وبالتالي الاستقرار في المنطقة. فلا بد من صيغة مشتركة بين دول مجلس التعاون من جهة وساندها ماسية الإقليمي العربي والجمهورية الإسلامية من جهة أخرى حول أمن الخليج دون الخضوع لابتزازن الأميركي أو العربي. فلا بد من إيجاد صيغة مشتركة يوضح إلى أنّ تلك القواعد الأميركية موجودة ليست لأمن الخليج واستقراره بل لمصلحة الولايات المتحدة التي قد تختلف مصالحها عن مصالح دول المنطقة. القضية الخامسة هي سياسية وفنسية في آن واحد. نعلم أنّ بعض الأخوة في الجمهورية الإسلامية في إيران يعتبرون العروية مصدر تهديد لأمنهم. طبعاً، لا نرى ذلك، ونعني أنه مهما قلنا فلن ينجفئل عندهم. لكن نعتقد أنّ هذا الهاجس هو ما يفسّر العديد من السياسات والمواقف الإيرانية تجاه الرياض بشكل عام وخاصة تجاه التآثر العربي. نذكر هنا أنّ مؤسس حزب البعث اختبّر أنّ انتصار الثورة الإسلامية في إيران هو انتصار للقومية العربية، كما أنّ القائد الخالد الذي جمال عد الناصر هو من ناصر الإمام آية الله روح الله الخميني ونجده الثوري. فرمان أساسيان للفكر السياسي العروبي اعتبارا في مراحل مختلفة أنّ الثورة الإسلامية في إيران مصدر للثورة. في المقابل لا يمكننا أن ننقله هواجس محقة لتفاعلات واسعة من العراقيين تجاه ما يعتبرونها تجارمة في الشؤون الداخلية العراقية وهيمنة إيرانية على مقدرات البلاد. وليست المظاهرات الشعبية في جنوب العراق إلا خير دليل على التمثل المتزايد عند العديد من العراقيين تجارمة سلوك الجمهورية مما يقوّي حجة بلاد الحرمين في صراعاتها مع الجمهورية الإسلامية.

نفهم محاورف الأخوة في الجمهورية الإسلامية الذين لحقهم الأذى الكبير من جرّاء الحرب العراقية التي تعتبرها عبئية وضرت لكل من العراق وإيران والعلاقات بين العرب والإيرانيين، ولكن لا يجب أن نتحول إلى حجة لتبرير مواقف سلبية تجاه العروية والعراق والعراقيين. تلفت النظر إلى أنّ الخلايا الهجئة الكونية في الجمهورية الإسلامية فإن التآثر العروبي الذي يطفه المؤتمر القومي العربي وشبكة المؤتمرات والمندتيات الشعبية العروبية هي التي وفقت دائما إلى جانب الثورة والجمهورية الإسلامية، بينما تيارات إسلامية كانت قد دعمتها إيران لم تطف بجانبها وقت الضيق والحصار السياسي

والإعلامي عليها.

في هذا السياق تلفت النظر إلى أنّ الشعور بغناض القوة قد يؤدّي إلى سوء تقدير في الموقف عند البعض ويسيء بالعلاقات. فبعض التصريحات المنسوبة لشخصيات قريبة من صنع القرار في إيران الحقت ضررا كبيرا في الثقة بين العرب والأخوة في إيران فانارت مخاوف وشكوكا متبادلة.

المؤسسات الشعبية العروبية كالمؤتمر القومي العربي كانت دائما تسعى وما زالت إلى مد الجسور مع الجمهورية الإسلامية في إيران لإجراء حوارات حول النقاط الملغورة اعلا.

كما علمنا أنّ نذكر أنّ المؤسسة الركيزة الفكرية للعمل العروبي لاّ وهو مركز دراسات الوحدة العربية كان دائما المبادر في مد الجسور مع الجمهورية الإسلامية في إيران. وليست الحلقة القاشية الأخيرة التي أقامها المركز في بداية شهر نيسان إلا دليلا آخر على القرار الاستراتيجي في ضرورة خلق كتلة تاريخية عربية وتركية وإيرانية لأنه يعتبر إيران وتركيا عمقا استراتيجيا للأمة رغم كل الملاحظات التي يمكن إيداءها تجاه سياسات وسلوك الحكومة الإيرانية و/ أو الإيرانية في مختلف الملفات النزاعية كالعراق واليمن أو مصر على سبيل المثال وليس الحصر.

### الجزء الثالث: الصراعات

### داخل البيت العربي

الصراع العربي العربي (أو الصراعات العربية العربية) هو انعكاس لصراعات دولية وإقليمية في الساحات العربية كما هو أيضا صراع ذاتي. فالصراع القائم هو النسخة المحدثة لصراعات الخصميات والستينات بين محور حركة التحرر العربية بقيادة آنذاك الرئيس الخالد الأكر جمال عبد الناصر وما كُنّا نسّمهه بالرجعية العربية. أما اليوم فالصراع هو بين محور عربي مقاوم راضف للتبعية للخارج ومناصر لقضية فلسطين وطامح إلى إقامة وحدة عربية وبين محور دول تريد تصفية القضية الفلسطينية وبعيدة عن الشأن القومي الحودوي والمنغلقة في قطرية دولها ولا ترى أي حرج من التبعية للخارج الذي يحميها في هدر الثروة الرجعية سواء كان العرب أو اليوم الكيان الصهيوني.

كما أنّ المنطقة العربية تشهد تحولات لا يمكن التقليل من أهميتها كالحراك الشعبي في عدد من الأقطار العربية والذي يثير حفيظة النظام العربي الرسمي بكافة تشكيلاته المتناقضة. ليس هدفا في هذه الثورة مقاربة الحراك الشعبي في هذه الأقطار وربّات الفعل والتدخلات العربية في الساحات المشتعلة بل الإنشارة أنّ الصراعات العربية سببها أيضا سياسات عربية خاصة بالدول والحكومات ليست بالضروة خاضعة للعامل الدولي أو الإقليمي. فالحفاظ على الوضع القائم في كل قطر هو المحرك لهذه السياسات التي أدت إلى تدخلات عربية عربية مدمرة كفي مصر وليبيا وسورية واليمن والعراق ولبنان وحتى تونس بعد نجاح الحراك الشعبي فيها.

### أولا- اليمن

فالحرب المدمرة على اليمن من أسبابها العلاقة المتليسة بين الأسرة الحاكمة في الرياض واليمن. وهذه العلاقة المتليسة تعود إلى تأسيس المملكة والنزاع حول مناطق في الجنوب الغربي للجزيرة التي لم تحسم إلا نظريا إلا وفق موازين القوة التي كانت ومازالت لمصلحة حكومة الرياض. لكن لا يمكن تيرير تدبير البنى التحتية وخاصة تلك العائدة للخدمات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات ومحطات كهرباء والحصار الجوبيعي على كافة اليمنيين على قاعدة أنّ فريقا من اليمنيين يريد الهيمنة وفرض سلطته على جميع اليمنيين بغض النظر عن أحقية الإدعاء أو عدمه. فلايمكن تيرير أي عدوان عربي على قطر وشعب عربي شقيق. فالعلاقات السياسية المشروعة تحل بالحوار وليس بالقتال العربي العربي. القتال هو مع العدو الصهيوني وأي محتل خارجي. عند كتابة هذه السطور تنقل وسائل الأخبار عن فقاوضات ترعاهها الكويت والتي رعتها في مرحلة أولى سلطنته عمان. من إفرازات تلك المفاوضات إقرار هدنة صامدة حتى الآن عند كتابة هذه السطور. استمرار المفاوضات بين الأطراف المتصارعة في اليمن يمتد إلى إقرار تسوية ما وهذا ما نتمناه. والعبرة طبعاً ستكون في التنفيذ وصموده.

### ثانيا- سورية

أما الحرب الدائرة في سورية فهي متعددة الأبعاد ولكن لا يمكن إغفال الدور العربي في إطالة عمر الحرب بغض النظر عن الإبعاد المتناقضة بين الأطراف المتصارعة. الإصرار على الإطاحة بنظام الحكم وقيامته بحجة مشروعية المعارضة جعل المعارضة لنظام الحكم تسلك مسارا لتدمير الدولة. والدور العربي الذي تقومه كل من حكومة الرياض وقطر والأردن في الحرب على سورية ليس فقط بدافع إقليمي ودولي بل أيضا بل أيضا بحافز الخوف من السقوط بعد تبين أنّ المهزات السياسية لهذه الدول تناقضت مع مصالح شعوبها ومزاجها السياسي في مختلف القضايا القومية. هذه الحرب العربية هي صراع للبقاء في حقبة أصبحت الجماهير عاملا مؤثرا في تقرير المصير.

فالعاملات التقليدية من تحالف المؤسسة العسكرية أو الأمنية مع الفساد والإفراق المالي لتخذية ضيقة من الموالين والمتفنعين من الانتقام الربعي التي تغذي سياسات وفساد النخب الحاكمة فهذه المعادلة لم تعد كافية في ضبط إيقاع الحراك الشعبي. كما أن الرهان على تدخل أجنبي (أميركي في هذه الحال) كان خاطئا كما تبين في الساحة الدولية والصربية. فحجاج وبقاء المؤسسة العسكرية في مصر يؤدّي إلى قدرتها على استمالة المزاج الشعبي وقرآتها الجديدة..

### ثالثا-لبنان

أما في لبنان فالصراع القائم متعدّد الأبعاد. فبالإضافة للبعد الدولي والإقليمي هناك بعد داخلي لا يمكن تجاهله. يتسك السياسة الحاكمة بحقافة أخوةها التقليدية والمقاومة (العيم) تعاني من انقطاع الثقة فيما بينها ومع جماهيرها خاصة في القضايا الحياتية. فشل القائم في مختلف المؤسسات الدستورية يعكس نتائج القائل العبية المفربة المتعبية بين مكوثات السلطة السياسية والاجتماعية. «التركيبة» في لبنان جعلت السياسة المعتمدة في القضييا المصرية التي تتحكم بطبيعة الدور الوظيفي للبنان وهويته، جعلتها تابعة للعراق الخارجي لحسم الخلافات الداخلية. فيقفار ما تكون الخلافات الداخلية اللبنانية خلافا داخلية فهي أيضا مرآة لخلافات عربية عربية. من هنا يمكن القول إذا أردت أن تفهم ما يحصل في المنطقة العربية عليك إلا أن تنظر إلى ما يحصل في لبنان، وإذا أردت أن تفهم ما يحصل في لبنان فما عليك إلا أن تنظر إلى ما يحصل في وطن العربي. هذا لا يعفي الطبقة السياسية من مسؤوليتها في استمرار وتفاقم الشلل في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يندز بانفجار شعبي رغم قوة المجتمع الطائفي العميق الحريص على التوازنات القائمة.

### رابعا-دول مجلس التعاون

الحال ليس على ما يرام في قرآنتنا للمشهد الخليجي. فمن جهة تتعم دول مجلس التعاون من إمكانيات مالية ونفطية وغايرية ولكن من جهة أخرى تعاني من تحولات في بنيتها السكانية تجعل السلطات السياسية القائمة في موقع الأقلية. وليست لدى هذه الدول رؤية مشتركة لمقاربة هذا الموضوع وكأن السلطات السياسية تقلل من أهمية تلك التحولات أو معتقدة على أجهزة أمنها لقمع أي تحرّك طمبني أو على الحماية الخارجية. لم تستوعب هذه القيادات أن صاحب الحماية الخارجية لن يتحرك إلا إذا وجد مصلحة واضحة إستراتيجية له. فدرس مصر وتونس آثار الجرحى وكومات مجلس التعاون تجاه الدور الأميركي في المنطقة ولكنه لم يربق حتى الآن لعقارية أمنها القطري والإقليمي الذي لا يتحقق إلا بقوى ذاتية عربية مبدية على الائتلاف الشعب حول قيادته

على قاعدة التكامل الأمن العربي والقوة العربية المشتركة. تلفت النظر إلى «نصيحة» الرئيس الأميركي باراك اوباما في ضرورة الإصلاح الداخلي في بلاد الحرمين وسائر دول مجلس التعاون كما شدّد على ضرورة «التفاهم» مع الجمهورية الإسلامية في إيران التي لا تتشكل في رأيه مصدر قلق لأن دول الخليج العربي. من هنا يمكن فهم مدى أهمية الحراك الشعبي في البحرين وعدم تجاوب الحكم مع أبسط مطالب التغيير إلا خير دليل على مستقبل الصراعات التي يمكن أن نشهدها في المستقبل في هذه الدول بما فيها بلاد الحرمين.

من الصعب التكهّن حول مسار سياسة حكومة الرياض في الملفات الساخنة. فعند كتابة هذه السطور تقود حكومة الرياض حملة شرسة على سورية والمقاومة في لبنان تجلت في سلسلة قرارات فرضتها على الجامعة العربية. وتعتقد الرياض على سلاح المال لفتح ثغرات في مواقف مبدئية. في عدد من الدول العربية والإسلامية لكنها تجاهلت الواقع الجيوسياسية التي هي أقوى من الدافع المالي.

أما في الملف اليمني نسجّل لحكومة الرياض اتخاذ مسلك المفاوضات لإنهاء الحرب العبئية على اليمن ما يؤشّر إلى إمكانية مد الجسور مع الجمهورية الإسلامية في إيران وما يمكن أن يعكس على الملفات الساخنة في كل من العراق وسورية وحتى لبنان. هذا إذا ما استمرّت المفاوضات وتجلت جذية القرار بإنهاء الحرب كانت إرهابتها قرار الهدنة التي على ما يبدو صامدة عند كتابة هذه السطور.

ليست جميع دول مجلس التعاون على صفحة واحد مع حكومة الرياض وإن كانت في آخر المطاف لا تعارضها بشكل واضح وصريح. لكن لا بد من تشجيع المبادرات الخليجية التي تهدف إلى مد الجسور سواء مع الجمهورية الإسلامية في إيران أو إلى إهاء الزيف في سورية والمساهمة لإعادة تشكيل السلطة في العراق على قاعدة المشاركة الفعلية للمكونات السياسية والمكونات الاجتماعية. ونشئن المفاوضات التي رعتها في البداية سلطنة عمان والتي تستضيفها الكويت لحل النزاع في اليمن قد تتمر وتعيد السلام.

من جهة أخرى تنامي الحركات الجهادية بشكل تهديدا واضحا لهذه الدول وفي مقدمتها بلاد الحرمين. البديل عن الأسرة الحاكمة في غياب إصلاح نوعي يعيد العقد الاجتماعي والسياسي بين مكونات الجزيرة العربية هو داعش أو مشتقات عنه. الحفاظ على بلاد الحرمين أولا والأسرة الحاكمة ثانيا قد يصبح واجبا قويا إذا ما تقاطعت الأمور في الجزيرة العربية. فالبديل هو داعش أو مشتقاته، وهنا نعتقد أنّ وجود القواعد العسكرية الأميركية في عدد من دول مجلس التعاون لن يساهم في كبح تنامي الحركات المتشوّدة بل العكس هي حافز في استقطاب شباب لتحقيق أهداف تلك الجماعات. نشير هنا إلى مقال مثير في مجلة «فورين أفيرز» المرموقة والصادرة من مجلس العلاقات الخارجية الأميركية نشر في موقع الجعومات عنوانه «لا يوجد حلفاء للولايات المتحدة في الخليج»؛ فبغض النظر عن ضيق المقال الذي يميّز بين التحالف والشراكة فإنه يندّر عن ضمن رؤية الولايات المتحدة للمشهد الخليجي.

### خامسا-ليبيا

المشهد العبئي في ليبيا سببه الاقتتال الداخلي على قاعدة قبلية ومناطيقية بتشجيع وتمويل عربي ودولي وخاصة أميركي. لا ندرى عند كتابة هذه السطور مدى جذية «التفاهم» الدولي الجديد لحل الأزمة في ليبيا ولا ندرى كيف يمكن تمكين الحكومة التي ستبنيق عن تلك التسوية في إخضاع الميليشيات المسلحة إلى سلطان الدولة وكيف يمكن إيقاف القاعدة واشتقاقاتها في ليبيا؛ فما زالت بعض مراكز الأبحاث الأميركية كمعهد بروكنز في واشنطن تعتبر أنّ حالة الفوضى التي لليبيا هي حالة أفضل من استمرار كحلفاقي وأن الحل لإنهاء الفوضى هو حملة عسكرية جديدة للحلف الأطلسي؛ فلا ننسى أنّ دول وازنة في جامعة الدول العربية ساهمت في اختطاف الجامعة لتشرعن تدخل الحلف الأطلسي لمصلحة «الثوار» ما حول ليبيا من دولة فاشلة إلى دولة ساقطة إلى لا دولة. كان الأمل في دور مصري فاعل في حل الأزمة غير أنّ التطورات الأخيرة التي أرسخت «تفاهما» مع بلاد الحرمين وريما مع تركيا قد يقدف مصر «خصوصيتها» وإمكانيتها في حل الأزمة الليبية.

### سادسا-مصر

الحالة في مصر مقلقة. القلق ليس فقط بسبب التوتّر الداخلي ولكن أيضا بالتمخض السياسي الذي تتخذه السلطة تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الخائقة مع دور بلاد الحرمين المتنامي في مصر. زيارة الملك سلمان إلى القاهرة وما نتج عنها من اتفاقات طابعها اقتصادي قد تهدف إلى جذب مصر تجاه سياسة بلاد الحرمين. مشروع الجسر بين الجزيرة العربية وجزيرة سيناء لا يمكن أن يتم إلا بموافقة صهيونية وفقا للاتفاقيات المعقودة بين مصر والكيان. فمضمون المشروع جيوسياسي يامتازا غير أنه ما زال الوقت مبكرا لتقييم مفاعله. لكن ما لحظناه من ردود فعل أولية في الشارع المصري هو الغضب العام الذي واكب الحكومة في صفقة جزيرة تيران وجزيرة صنابير لحكومة الرياض ونعتقد أنّ هذه الدولة المعقّبة في ظلعيها المؤسسة العسكرية أنّ تقرّ أبدا المزاج الشعبي المصري الذي أربع عن عدم تقبله تلك الخطوة وعن شكوكه في التعاون مع حكومة الرياض. أما الجسر بحد ذاته فقد يكون مشروعا تاريخيا بمثابة حفر قناة السويس. لكن الظرف السياسي القائم في المنطقة العربية وعلى خلفية الصراع العربي الصهيوني فإن المشروع قد يشكّل منعقلا خطيرا عبر إدخال بلاد الحرمين إلى دائرة التطبيع الرسمي مع الكيان الصهيوني.

أما التوتّرات في مصر، سواء مع جماعة الإخوان المسلمين أو مع الجماعات المتشوّدة والمتوحّشة فإطالتها تشير إلى رغبة عند أطراف إقليمية في استنزاف مصر وترويضها بعدما أظهرت السلطة المتذبذبة من 30 يونيو/ حزيران نزوعا استقلاليا غير مرغوبة في دول الجزيرة العربية وبطبيعة الحال غير مرغوبة أيضا أميركا صهيونيا مستغفدة من الضيق الاقتصادي في مصر. من الصعب الاعتقاد أنّ تلك المشاريع الطويلة المدى للتحقيق قد تساهم في تخفيف الضغط الاقتصادي على مصر بشكل قوري أوسريع. لذلك نعتقد أنه يجب تقييم المشهد بشموليته وليس جزئيا،لئلا للحكم على مسار الأمور. فلنسا متاكدين أنّ القوى التي صنعت 30 يونيو قد توافق على منحي مخالف لتطلعاتها لذلك التريث هو الأفضل قبل إصدار الأحكام الجارية.

المطالبة العربية، نخبا وجماهير ونحن منها، بعودة مصر للعب دور ريادي في الشأن العربي بدل على مكآته مصر في وجدان أبناء الأمة العربية. ولكن لهذا الدور في رأينا مستلزّيات أولها تثبيت استقلالية قراراهم السياسي داخليا وخارجيا. هناك مؤشرات تدل على ذلك المنحي ككسر أحادية مصادر تسليح الجيش المصري وتوزيع الصناديق والنجاح في الحد للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل توسع قناة السويس على سبيل المثال. ولكن هناك أيضا أحداث وتطورات تثير التساؤل كمشروع الجسر، المستنزات الثاني، من مرحلة سياسة مصر تجاه قطاع غزة بغض النظر عن الاعتبارات الأمنية. فلايجوز أن تكون مصر طرفا ضد الشعب الفلسطيني. فبعض الضمانات المصرية تتحرّض على الفلسطينيين وهذا ما لايقب بتاريخ مصر ودورها دون دور ضابط لها من قبل الحكومة. المستنزخ الثالث من مراجعة سياسة الحكم وسياسة جماعة الإخوان المسلمين على حد سواء لتثبيت السلم الأهلي والمطلوب مبادرات من طرف الجماعة تقابلها مبادرة من قبل السلطة في مصر في هذا الاتجاه ذلك أنه لا للجماعة تستطيع إسقاط الحكم بل للحكم يستطيع إلغاء الجماعة. فالصراع يصبح عبئا وضّرا وطبيعية الحال للجماع الأمة العربية. أما المستنزخ الرابع والأخير وربما الأهم في نظرها هو ضرورة التخلي عن كآمب دافيد وما نتج عنه من اتفاقيات تمس السيادة المصرية وتقيد قدرتها على تحقيق أمنها القومي وأمن الأمة.

ففيها كانت الاعتبارات القائمة للالتزام بمعامدة أيرمتها حكومة سابقة واحترمتها حكومات متتالية فإن المحصلة

# البشاء

السياسية والاقتصادية لتلك المعامدة سلبية لمصر ولأمنها القومي. فخرج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني سهّل تقافم الأزمات في مختلف الساحات وما أفرزتها من إرهاب تهذ الأمن القومي العربي. قد يكون للقيادات المصرية رأي مخالف وتحترم ذلك ولكن لنا أيضا رأي في الموضوع. فإذا مصر جزء من هذه الأمة فلها واجبات تجاه هذه الأمة لا تستطيع القيام بها ولمصلحة أمنها القومي وهي مكبّلة بكآمب دافيد. فالكيان خير دليل على مستقبل الصراعات التي يمكن أن نشهدها في المستقبل في هذه الدول بما فيها بلاد الحرمين.

من الصعب التكهّن حول مسار سياسة حكومة الرياض في الملفات الساخنة. فعند كتابة هذه السطور تقود حكومة الرياض حملة شرسة على سورية والمقاومة في لبنان تجلت في سلسلة قرارات فرضتها على الجامعة العربية. وتعتقد الرياض على سلاح المال لفتح ثغرات في مواقف مبدئية. في عدد من الدول العربية والإسلامية لكنها تجاهلت الواقع الجيوسياسية التي هي أقوى من الدافع المالي.

أما في الملف اليمني نسجّل لحكومة الرياض اتخاذ مسلك المفاوضات لإنهاء الحرب العبئية على اليمن ما يؤشّر إلى إمكانية مد الجسور مع الجمهورية الإسلامية في إيران وما يمكن أن يعكس على الملفات الساخنة في كل من العراق وسورية وحتى لبنان. هذا إذا ما استمرّت المفاوضات وتجلت جذية القرار بإنهاء الحرب كانت إرهابتها قرار الهدنة التي على ما يبدو صامدة عند كتابة هذه السطور.

ليست جميع دول مجلس التعاون على صفحة واحد مع حكومة الرياض وإن كانت في آخر المطاف لا تعارضها بشكل واضح وصريح. لكن لا بد من تشجيع المبادرات الخليجية التي تهدف إلى مد الجسور سواء مع الجمهورية الإسلامية في إيران أو إلى إهاء الزيف في سورية والمساهمة لإعادة تشكيل السلطة في العراق على قاعدة المشاركة الفعلية للمكونات السياسية والمكونات الاجتماعية. ونشئن المفاوضات التي رعتها في البداية سلطنة عمان والتي تستضيفها الكويت لحل النزاع في اليمن قد تتمر وتعيد السلام.

من جهة أخرى تنامي الحركات الجهادية بشكل تهديدا واضحا لهذه الدول وفي مقدمتها بلاد الحرمين. البديل عن الأسرة الحاكمة في غياب إصلاح نوعي يعيد العقد الاجتماعي والسياسي بين مكونات الجزيرة العربية هو داعش أو مشتقات عنه. الحفاظ على بلاد الحرمين أولا والأسرة الحاكمة ثانيا قد يصبح واجبا قويا إذا ما تقاطعت الأمور في الجزيرة العربية. فالبديل هو داعش أو مشتقاته، وهنا نعتقد أنّ وجود القواعد العسكرية الأميركية في عدد من دول مجلس التعاون لن يساهم في كبح تنامي الحركات المتشوّدة بل العكس هي حافز في استقطاب شباب لتحقيق أهداف تلك الجماعات. نشير هنا إلى مقال مثير في مجلة «فورين أفيرز» المرموقة والصادرة من مجلس العلاقات الخارجية الأميركية نشر في موقع الجعومات عنوانه «لا يوجد حلفاء للولايات المتحدة في الخليج»؛ فبغض النظر عن ضيق المقال الذي يميّز بين التحالف والشراكة فإنه يندّر عن ضمن رؤية الولايات المتحدة للمشهد الخليجي.

### ثامنا – الصراع مع جماعات

### التوحّش والغلو والتحصّب

هناك سيل كبير من الكتابات والتعليقات حول هذه الظاهرة. نتناح هذه الظاهرة هي تشويه صورة العرب والمسلمين والإسلام. تقاطع المصالح مع أجهزة استخبارات إقليمية وعربية ودولية تآححت الفرصة لهذه الجماعات للتمدّد الجغرافي والإعلامي والسياسي. الزعيق الذي نسعهه عن محاربة هذا الظاهرة ما زال زعيقا. على الأقل على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو العربي. فما زالت هناك آراء تعتبر أنّ لهذه الظاهرة دور وظيفي يمكن الاستفادة منها وأن ضبطها ممكن متى أزدات. هنا السؤ في التقدير مرتع تمولي وتسليح هذه المجموعات تكن مسحية منذ البداية حيث تعويل وتسليح هذه المجموعات من أجهزة الاستخبارات وأن باستطاعتها إيقافها متى شأت.

ما لم تنتهه إليه هذه التقديرات هي أنّ ظاهرة التحصّب والغلو والتوحّش استفادت من الفراغ السياسي. هذه الظاهرة قلبت موازين القوة ومختلف الاعتبارات الجيوسياسية. لسنا في صدق التنبؤ عن استمرارها أو اختفائها لكن نعتقد أنّ المزاج العام عند الشباب العربي والمسلم هو قابل لتلك الطورحات لم يتمّ تقديم نموذجي نهضوي يحاكي طموحاتهم وهاجسهم. المعركة الفكرية يخسرهما النظام الرسمي العربي بسبب رداءة التقدير والوعي في التفكير. بالمقابل فإن المعركة قد تخسرهما تلك الجماعات عندما يتكرس المشروع النهضوي العربي. المواجهة العسكرية والأمنية شرط ضرورة ولكن ليست شرط كفاية. المعركة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في آن واحد. ترهل النظام الرسمي بعد تراجع المشروع القومي وظهور خطابات التفتيت والترميق على قاعدة الطائفية أو المذهبية أو القطرية أوجد البيئة الحاضنة لمشروع يشمل الجميع وفي الأقطار وإن كان مبنيا على أسس غير سليمة ومناهضة لمقضييات العصر. المشروع النهضوي العربي هو البديل والمؤسس لنظام عربي جديد.

### الجزء الرابع:

### نحو نظام عربي جديد

الصراعات العربية القائمة منها زمّن ومنها حديث العهد ولكنها في آخر المطاف سنتتهي. من ضمن أسباب تقافم الأزمات المزمّنة وظهور أزمات حديثة الفراغ القائم في النظام الصهيوني العربي. فبعد خروج مصر من الصراع العربي الصهيوني حاولت بعض الدول العربية طء الفراغ التي أحدثته مصر بعد اتفاقية كامب دافيد. الدولة المرشحة لذلك الأمر كان العراق بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي، والثروات الشريفة بل المادية ومن نطف ومياه وزراعة ونهضة علمية واقتصادية نموذجية لكن سرعان ما تبددت عن سوء تقدير بسبب الحرب العبئية على إيران. هذه الحرب التي دفع بها منظومة عربية لإلهاء العراق وإنهاك إيران وثورتها الصاعدة كانت الرد على «ترشيع العراق» لاسم الفراغ الذي أوجته مصر. كما أنّ جهاض محاولة التمسيد وحده بين كل من العراق وسورية ساهم في تعميق الفراغ وإنهاك الدول التي حملت لواء العروية. والفرقاء العنقوني في السلطة في العراق وفي سورية يتحوّلون الموسولية في تبديد الألفية التاريخية لإقامة دولة الوحدة.

المحاولة الثانية كانت الجزائر لأسباب مشابهة لكن طريقة الرحيل المشبوهة للرئيس هواري بومدين أدخل الجزائر فيما بعد في دوامة أنهبتهها سياسيا وأمنيا واقتصاديا بدأت تتعافى تدريجيا في السنوات الأخيرة.

المحاولة الثالثة كانت ومع زالت لبلاد الحرمين حيث ما تملكه من قدرات مالية وموقعا جغرافيا يجعلها تلصم إلى قيادة الأمة العربية والعالم الإسلامي على حد سواء. وقد قطعت أشواطا كثيرة نحو تحقيق هذين الهدفين وإن ما زالت تواجه إخفاقات تجبر على تمكيتها من التكلم بشكل مفرد وأحادي عن العرب وعن المسلمين. المهم في رأينا أنّ ما يمنع بلاد الحرمين من تحقيق أهداف هو تقديم مشرع نهضوي يحاكي مصالح ووجدان الشعوب العربي والشعوب المسلمة في العالم. موقفا من القضية المركزية العربية أي قضية فلسطين يحتاج إلى مراجعة لإرساء المصداقية والطمانينة عند الجماهير العربية كما أن النموذج الاجتماعي والثقافي الذي تقدمه يعطدم مع التراث والمضمون الانفتاحي في الإسلام. لكن في الوقت الحاضر فنن الصعب تجاهل فعالية ذلك الدور الذي يتراوح بين السلبية في معظم الحالات والإيجابية في بعض الحالات.

في رأينا لا بد من إبراز المشروع النهضوي العربي كبديل عن المشاريع التي تقسم ونفقت الأمة. فالخطاب العروبي يجمع بينما الخطاب السياسي الديني لن يكون إلا مذهبيا وبياناتي تفرقيا. وتجنيد العروية كما نفهمها لن يكون إلا عبر إعلان إقامة دولة الوحدة العربية وإن كانا فقط على شبر من أرض الوطن العربي. فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة. ومن هنا نقترح استبدال مؤتمر الوحدة العربية بالمؤتمر القومي العربي.

على أن تتحقق تلك الدعوة فلا بد من نظام إقليمي عربي يجمع أطراف الأمة ويقيم التوازن بين التجاذبات الإقليمية والدولية التي تريد إلغاء هويتها وتطمع في أرض وثروات الأمة. عناصر ذلك النظام في المشرق العربي هي عبر تفاهم أربع عواصم عربية: دمشق، بغداد، القاهرة، والرياض. أما على صعيد الأمة فالجزائر والرباط يكملان المشهد. ووحدة الأمة تتحقق عبر وحدة بلاد الرافدين وبلاد الشام من جهة، ووحدة دول الجزيرة العربية من جهة أخرى تلاقيها وحدة دول بلاد النيل والقرن الإفريقي ودول الاتحاد المغربي. عبر هذه التكتلات الجغرافية تتجاوز الخلافات والصراعات المدمرة وتقوم بنهضة الأمة عبر تنمية متكاملة ومتوازنة بين كافة مكونات الأمة وعبر تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص الذي يجسده مشروعا النهضوي العربي.

\* ورقة قدّمت في المؤتمر القومي العربي في حمامات. تونس 19 – 20 نيسان 2016

\*\* أمين عام المؤتمر القومي العربي

# دراسات 13

### تونس تحتضن

### منتدى العدالة وتنتصر

## لفلسطين والمقاومة

### ■ رامن مصطفى

شكل انعقاد المنتدى العربي والدولي الثاني من أجل العدالة لفلسطين الذي احتضنته تونس بأحزابها وقياداتها وهيئات مجتمعتها الأولى وشعبها المحبّ، علامة فارقة كانت محط اهتمام لافت لدى الكثير من الأوساط السياسية والحقوقية والإعلامية، ليس لجهة المكان والتوقيت وحسب، بل لشدّ الكبير الذي حضر أعمال المنتدى على مدار يومي 22 و23 من نيسان الحالي، حيث حضرته 400 شخصية من نخب عربية ودولية، ضمتّ فصائل وأحزاب ودجال دين وشخصيات برلمانية، ومؤسسات ومنظمات أهلية وحقوقية، والذي توج في ختام أعماله بإعلان تونس من أجل العدالة لفلسطين».

بدايةً أطلق في مؤتمر صحافي عقده لجنة المتابعة للمنتدى في السادس والعشرين من الحالي في بيروت. وما تضمّنه من عناوين عشرة تمحورت حول فلسطين ونضال شعبها وكفاحه وانتفاضته الشعبية الثالثة. لا شك أنّ احتضان تونس لهذه الظاهرة السياسية والحقوقية والإعلامية، إنما جاء تعبيرا صادقا عن توجهات وإختيارات الأشقاء في تونس وأحزابها ونخبها في التبنّي والاحتضان الكامل للقضية الفلسطينية

وأبنائها في كفاحهم المشروع والمحق في مواجهة كيأن الاعتصام الصهيوني وجرائمه المستدامة والمتمادية ضدّ البشر والحجر والشجر على أرض فلسطين. وبالتالي رسالة بالغة الوضوح لجهة الانحياز إلى جانب خيار المقاومة في سياق الصراع العربي – الصهيوني، وشواهد هذا الالتزام أكتته – القالة الطويلة من الشهداء التونسيين الأبطال على مدار عقود هذا الصراع. وهذا ما ذهب إليه كلمات ومداخلات المشاركين لا سيما وشبنتها وسعها بالإرهاب من قبل مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية وقمة المؤتمر الإسلامي في تركيا. مؤكدة على تبنيها وإدانتها لتلك القرارات والتوجهات التي قدّمت خدمة مباشرة للكيان الصهيوني على حساب التنكر للمقاومة وإسهاماتها في الدفاع عن المصالح العليا لأمتنا. ثامينا عن المواقف الراسخة اتجاه الوقوف الحازم إلى جانب الدولة السورية وجيشها في مواجهتها لقوى الإرهاب والجموعات المسلحة ومموليهم. ومشغليهم.

أيضا ما شهدته العاصمة التونسية على هامش المنتدى من لقاءات ووفقات تضامنية وحفاوة التكرم لقوى المقاومة في فلسطين ولبنان، يأتي دليلا على اتساع حجم التأييد والتبني للمقاومة وخياراتها في مواصلة كفاحها في مواجهة العدو الصهيوني وسياسات الإدارة الأميركية الحامية الحقيقية للكيان من خلال تبنيها الفاضح لسياساته العدوانية والعنصرية وجرائمه ضدّ الشعب الفلسطيني.

إنّ المنتدى العربي والدولي من أجل العدالة لفلسطين في دورته الثانية بما شهده من حشود واسعة ومتنوّع من المشاركين، حيث جاء انعقاده على توقيت لتطورات تشهدها المنطقة، أولها اندلاع الانتفاضة وتوسع رقعة مقاومة أبنائها للتصاحبات التي يقدمونها يومياً في مواجهة الاحتلال «الإسرائيلي»، ومستوطنيه، وهي التي عززت من إمكانية وقدرة الشعب الفلسطيني على تعميق مآزق وأزمات الكيان الصهيوني. وثامينا صعود محور المقاومة الفلسطينية على مدار السنوات الخمسة في مواجهة الحرب الكونية التي تشنها الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها وأدواتها الوظيفية، بهدف كسر أو إضعاف الهزيمة به لتأتي سيايات الاحداث أنّ محور المقاومة في المنطقة بصموده الأسطوري ليؤكد قدرته على إلحاق الهزيمة بالبحور الأميركي، على الرغم مما يمتلكه هذا المحور من قدرات وإمكانيات سخّرها وظّفها في تخريب ممنهج للمنطقة ولذاتها خدمة للمشروع الصهيوني أميركي. وثالثتها تردّي المشهد العربي بشكل خطير، نتيجة جنوح وانزلاق البعض الرسمي بشكل سافر نحو قيادة حملة تهدف إلى استخدام هذاالبعض في تأثيره على مؤسسات الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بقوة التبرار ودولار وسلطوته، لتأتي التوجهات والقرارات متماهية تماما مع العدو الصهيوني الذي ترى فيه هذه الدول أنه لم يعد يشكل خطرا على الأمن القومي العربي.

إنّ ما تضمّنه «إعلان تونس من أجل العدالة لفلسطين» من عناوين رئيسية تمحورت بعشرة نقاط حول فلسطين ومقدساتها وانتفاضة الشعب الفلسطيني، وإدانة صمت المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال، والدعوة الواضحة إلى التمسك بالمقاومة خيار الأمة وشعبها، لأنّ العدالة لفلسطين لن تتحقق طالما بقي الكيان الغاصب جامئا على أرض فلسطين. ووجه النداء التحية باسم المشاركين في شعب تونس الابني، الذي احتضن أعمال المنتدى، والذي برهن واكد على الدوام وقوفه إلى جانب فلسطين ومقاومة شعبها، وندّموا في سبيلها التضحيات والشهداء نصرة لها. وأضيف قولا، «آباء هذا الشعب العظيم كما سائر أبناء المغرب العربي، انخرطوا مبكرا في مقاومة الغزوات بما فيها الهجمة الصهيونية منذ ما قبل العام 1948 بكثير، وحي المغاربة في القدس شاهد حي على عظمة تضحياتهم. كيف لا وشاعرنا الراحل الكبير محمود درويش قد قال في نداءه لتونس: كيف نشقى من حب تونس... الذي يجري فينا مجرى النفس... نحبك يا تونس أكثر مما كنا نعرف...»